سياسة التشغيل الأمثل بعد إلغاء المؤسسة العامة للسياحة

تغيرت سياسة الحكومة بصورة جذرية تجاه سياسات التشغيل وذلك بعد أن أُلغي قانون العمل السابق وأُصدر قانون جديد للعمل برقم 71 لسنة 1987 حيث عبر ذلك عن تحول كبير تراجعت فيه الدولة عن إعطاء ضمان بتوفير العمل إلى الحديث في ان يضمن القانون الجديد حق العمل لكل مواطن قادر عليه بشروط وفرص متكافئة([[1]](#footnote-1)).

كما قامت بتحويل مكاتب العمل من جهة مسؤولة عن تنظيم سوق العمل وتوجيه أفراده إلى القطاع العام والخاص إلى جهة إحصائية تمارس عملية جمع البيانات أكثر مما تمارس عملية التشغيل ثم قامت بعد ذلك بإنهاء دور لجنة توزيع الخريجين مركزيا في عام 1989 وبدات بالتحول فعليا نحو ما يعرف بالثورة الإدارية و التشغيل الامثل([[2]](#footnote-2)) الا ان مغامرات النظام السابق العسكرية بدخول حرب الخليج الثانية وما تلاها من عقوبات اقتصادية طويلة الامد اعطى مردودات عكسية جعلت هذه السياسة وبالا على سوق العمل حيث يمكن ان نحدد ما حدث بـ:

1. عودة الالاف من قوة العمل من الجيش لتحاول الدخول في سوق العمل وهي لا تتوافر لديها مهارات محددة.
2. محاولة الالاف من مخرجات المؤسسات التعليمية للحصول على التعيين ودخول سوق العمل بعد الغاء لجنة توزيع الخريجين مركزيا.
3. حالة التضخم النقدي الجامح الذي لاحت بوادره منذ عام 1994 والذي ادى إلى تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار العمالة في قطاعات هامشية لا تقدم شيئا للاقتصاد العراقي .

وان اهم ما جرى تنفيذه في هذا المجال هو خصخصة بعض المشاريع السياحية المهمة

1. () قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 وتعديلاته المكتبة الوطنية، وزارة الثقافة والاعلام، الطبعة الثانية، 2005، المادة 2، ص3. [↑](#footnote-ref-1)
2. () العاملي نزار محمد عبد المجيد، تطور سوق العمل في العراق، مصدر سابق، ص151. [↑](#footnote-ref-2)